

المتحدث: محمد علي المقطري

المنظمة: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان - HRITC

شكرا سيدي الرئيس:

نبدي ارتياحنا لقبول حكومة بلادي أغلب التوصيات المقدمة في جلسة الحوار التفاعلي الشامل واستعدادها لاتخاذ التدابير القانونية والمؤسسية لكفالة حقوق الإنسان في اليمن وضمان التمتع بها والتزامها بتنفيذ تعهداتها الدولية ونعزز بضرورة تنفيذ كامل التوصيات مع إيلاء أهمية خاصة للتوصيات الخاصة بـ :

- الإسراع بإنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس.
 - توصية الدنمارك بمواصلة اتخاذ التدابير لضمان احترام السلطات اليمنية بجميع مستوياتها لسلامة الأشخاص ودعمها لمعايير حقوق الإنسان المنصوص عليها بالدستور.
 - منح دور أكبر لوزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية والدولية لزيارة السجون خاصة التابعة للأمن السياسي وتوافق نظام السجون مع المعايير الدولية. كما جاء بتوصية الولايات المتحدة.
 - التوصيات الخاصة بشأن تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ برامج توعية وتدريب للعاملين في مجال حقوق الإنسان وتعزيز قدراتهم ونشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان والوعي المجتمعي بها.
- إلا إنه يساورنا القلق من وجود معوقات على مستوى الواقع والتشريع تشكل إعاقة لتنفيذ بعض التوصيات المقبولة وخاصة:

- بقاء السجون التابعة لأجهزة الاستخبارات السياسية خارج الإشراف المباشر للقضاء لذلك فإننا نعزز على توصية المملكة المتحدة بإتاحة الفرصة للمحتجزين لدى أجهزة الأمن السياسي للحصول فورا على المشورة القانونية والمعلومات، ومنح دور أكبر للسلطات القضائية.
- الالتزام بمعايير القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة ومكافحة الإرهاب.
- كما يؤثر قلق منظمتنا عدم الإشراف الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ هذه التوصيات، لذلك نعزز على توصية الأردن بشأن زيادة التعاون والتشاور مع المجتمع المدني والعمل على تعزيزه. وتوصية ألمانيا والجزائر بتكثيف التعاون مع آليات الأمم المتحدة لتنفيذ التزامات اليمن الدولية وتعهداتها الطوعية كما وردت بالتقرير الوطني .